

الاتجاه الإصلاحى في أفكار ابن المقفع السياسية

فيروز حيرچى

أستاذ اللغة العربية في جامعه آزاد الإسلاميه بقم

صمد رضائى*

كتوره جامعه آزاد الإسلامى بقم استاذ
E-mail: s.rezaei114@gmail.com
الكاتب المسؤل

تاريخ الوصول: ١٤٣٦/٣/١٩ تاريخ القبول: ١٤٣٦/٦/٢

الملخص

كان ابن المقفع المفكر الأريب والمصلح الإيراني يعيش في عصر يروح الناس فيه تحت وطأة الاستبداد. فهو بصيرته النافذة أدرك بأن بؤرة الرزية في مشاكل الشعب ترجع إلى نظام الحكم؛ لأنه كان ممن يعتقد بأن صلاح العامة لا يستقيم إلا بصلاح الخاصة وصلاح الخاصة لا يمكن إلا بصلاح إمامها. لقد كانت ظروف المجتمع آنذاك في حاجة ماسة إلى مصلح متمسك بالوعي والمعرفة لإزالة الزيف واكتشاف المنهج السليم في واقع الحياة. فابن المقفع بما بنى عليه شخصيته من مداميك الثقافة الفارسية الإسلامية، انتهج في سياسياته منهجاً واقعياً لاحظ فيه مشاكل الناس ووجه فيها وجهة نقدية إصلاحية نحو الحكام كي يأخذوا الناس بالعدل والرحمة. فعمد في سياسياته هذه إلى النقد وتوسل به كوسيلة للإصلاح وكان يهدف من وراء ذلك إلى سعادة المجتمع وأخذه بالمثل العليا في دروب الحياة. وكان من الطبيعي أن تثير آراؤه الإصلاحية الطبقة الحاكمة فسعى من أجل التخلص منها ولهذا دفع ابن المقفع حياته ثمناً لأرائه الإصلاحية والتزاماً بقضايا مجتمعه والأخذ بالموقف المنحاز إلى صلاح الناس. فإن أصاب الفشل ناحية من نواحي الإصلاح الذي ينشده في شخص السلطان، فإن النجاح الباطني كان نصيب النواحي الأخرى في الإصلاح الذي أرادته هذا العقل العظيم؛ لأن السلاطين رأوا أنفسهم مضطرين إلى العمل بأقواله وإن لم يصرحوا بأنهم يعملون برأيه ومشورته. الكلمات الرئيسية: ابن المقفع، المصلح، الاستبداد، الشعب، النقد.

المقدمة

كان المجتمع العربي في تلك الظروف التي عاشها ابن المقفع خاصة في العهد العباسي الأول تتناهب أنواع مختلفة من الأمراض الاجتماعية والسياسية، منها ما يتعلق بجمهور الشعب ومنها ما يتعلق بنظام الحكم. وكان ابن المقفع ذا نزعة إصلاحية في موقفه إزاء المجتمع والدولة، فنحاه هذا النزوع الإصلاحى إلى عرض مكامن الفساد في المجتمع والدولة. وكان ابن المقفع يرمي إلى معالجة الظلم والاستبداد في الدولة الناشئة بالحركة الإصلاحية ويركز نقده على الحاكم وبطانته ليثبت به كيفية إصلاح المفاصد التي تقع في أجهزة الدولة ويحرضهم على القيام بواجباتهم نحو الشعب. فلم تستطع الطبقة الحاكمة في نهاية المطاف احتمالها حيث دفعت إلى القتل شر قتلة. تتطرق هذا البحث شكل تحليلي وتوصيفي إلى دراسة بعض الجوانب السياسية في أفكار ابن المقفع لتبين مدى خبرته وسعة اطلاعه على دقائق الأمور السياسية خاصة في العهد الذي كان يعيش فيه، فتحاول أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

الأول: لماذا يوجه ابن المقفع سهام نقده بشكل مباشر أو غير مباشر نحو الحاكم العباسي ويعتبره جذر الفساد في المجتمع؟ والثاني: كيف يَصوّر ابن المقفع مشروعه الإصلاحية فيما يتعلق بالسلطة السياسية؟

كان ابن المقفع يعتقد بأن فساد الحاكم العباسي وعدم اهتمامه باختيار الأكفاء لتولي زمام الأمور هو المصدر الرئيسي لفساد العمال وما يتعقبه من مشاكل للشعب. فقد كان يرسم مشروعه الفكري انطلاقاً من تأمله في طبيعة الأخلاق والقيم الدينية وعقلانية السلطة ويركز على ضرورة وجود السلطان الذي كان يلبسه ثوبا اعتبارياً لا ينشأ عن ذات السلطة بل ينشأ عن قوتها في أداء وظائفها.

من هنا، تتجلى أهمية البحث حينما يتضح للقارئ كيف تطرق ابن المقفع في تلك الحقبة التاريخية إلى المفاهيم الجذرية التي ينطبق عليها كثير من القضايا السياسية في عالمنا الحديث، تلبية لنزوعه الإصلاحي، الذي لم يتمتع به العديد ممن تلاه في العهود الأخرى. ويهدف هذا المقال إلى أمور عدّة أهمّها: معرفة ابن المقفع والإحاطة بأفكاره ونظرته إلى المفاهيم السياسية أو القضايا التي لها صلة وثيقة بشؤون الحكم وإدارة الشعب في مسار تحديدي لوظائف السلطة. وكذلك تحليل المعطيات الفكرية في رؤية ابن المقفع إلى نظرية رخاء الشعب أو صلاح العامة.

وفيما يتعلق بسوابق البحث، تجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من الكتاب كتبوا عن ابن المقفع وآثاره الأدبية لكن قلما نرى كاتباً تطرق إلى دراسة أفكاره السياسية أو الإصلاحية؛ وليس هذا بالامر الغريب؛ لأنه برز في ساحة الأدب، فمن الطبيعي أن تتعدد الدراسات حول أدبه وأسلوبه. ولقد كثرت الدراسات التي كتبت عن ابن المقفع، نذكر منها «ابن المقفع بين حضارتين»، «ثلاثة شخصيات في التاريخ»، «عبدالله ابن المقفع»، «جذور المكيافلية في كليلة ودمنة»، إلا أن كثيراً من هذه الكتب عالج - بشكل عام أو بشكل جزئي - بعض الجوانب السياسية الظاهرة من الزاوية الأدبية التحليلية إلا ما نراه في الكتاب الأخير، وذلك نظراً لعدم وجود التوازن بين الدراسات الموجودة في هذا المجال. وقد تطرقت هذه المقالة إلى دراسة بعض المؤثرات السياسية بشكل تخصصي، والتي تنطبق على المفاهيم السارية في العلوم السياسية في إطار هذا البحث. إضافة إلى دراسة المفاهيم الظاهرة بصورة تبينية متسلسلة إن هذا البحث - مع إيجازه - يزيد الطلاب معرفة بأفكار ابن المقفع واتجاهاته من الوجهة السياسية ويظهر كنزاً من كنوز ثقافته الساطعة على صعيد السياسة.

١. حياته

"اسمه بالفارسية روزبه وهو عبدالله بن المقفع ويكنى قبل اسلامه ابا عمر، فلما أسلم أكنى بأبي محمد والمقفع ابن المبارك وإنما تقفع لأن الحجاج بن يوسف ضربه بالبصرة في مال احتجته من مال السلطان ضرباً مبرحاً فتفقت يده. أصله من خوز (جور) مدينة من كور فارس. كان يكتب أولاً لدواود بن عمر بن هبيرة ثم كتب لعيسى بن علي كرمان وكان في نهاية الفصاحة والبلاغة، كاتباً شاعراً فصيحاً وهو الذي عمل شرط عبدالله بن علي على المنصور وتصدّب في الاحتياط فيه، فأحفظ ذلك أبا جعفر، فلما قتله سفيان بن معاوية حرقاً بالنار وقع ذلك من المنصور بالموافق فلم يطلب ثأره وطلّ دمه" (ابن النديم: ١٣٥٠، ص ١٣٢). وقيل: إنه ألقاه في بئر المخرج وردم عليه الحجارة وقيل أدخله حماماً وأغلق عليه بابه فاختنق (ابن خلكان: ١٣٦٤، ص ١٥٣).

٢. عصره

و خير ما يوصوّر عصر ابن المقفع خاصة فيما يتعلق بالناحية السياسية. "عاش ابن المقفع في عصر - أريد فيه للناس أن يتخلّوا عن إرادتهم وعقلهم تحت شعار الاستسلام للقضاء والقدر وأن ينظروا إلى الحاكم بأنه مفروض الطاعة، يحكم كيف يشاء، لايحقّ لأحد أن يدلي برأيه في الحكم كيف يكون وكيف ينبغي أن يكون الحاكم، أريد للناس أن ينشغلوا بالأمر اليومية الصغيرة ويتخلّوا عن الأهداف الكبيرة وأن ينكفئ الناس على أنفسهم وهمومهم الشخصية ويستوحشوا من العلاقات الاجتماعية وهذا هو شأن كل مجتمع يسود فيه الإرهاب والطغيان" (جمعة حسين علي: ٢٠٠٣، ص ٣).

٣. السياسة عند ابن المقفع

إنّ الحديث عن السياسة وقضاياها ليس بالأمر اليسير ومهما كان فيمكن القول بأنها: الدراسة المنظمة لأساليب الحكم وفي كثير من الأحيان قد يضيق نطاق هذا التعريف بحيث يصبح موضوع هذا العلم: دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة وكيفية أدائها لوظائفها وعلم السياسة غير فلسفة السياسة التي تهتمّ بدراسة الأفكار السياسية مع التأكيد على بعدها الزمني. أما علم السياسة فإنه يدرس الأفكار السياسية بهدف الوصول إلى مبادئها العامة مستعيناً قدر الإمكان بشواهد كمية وكيفية (وادي طه: ١٩٩٦، ص ٩٥).

ابن المقفع أول كاتب سياسي في تاريخ الإسلام لم يخرج أي كتاب أو أية رسالة من آثاره عن هذا الموضوع أو ذلك الغرض. فقد كان مفكراً ملتزماً وأديباً شاهد عصره يسوق فكره وفنه في طريق الإنسان. وبذلك يكون ابن المقفع في سياسياته واجتماعياته قد فتح الطريق أمام الفارابي وابن قتيبة وابن تيمية والمارودي وابن أبي ربيع والمالقي وابن الداية والحضرمي وابن الجوزي وابن حمدون والقاسم العلوي وإخوان الصفاء وابن عبدربة والجهشياري وعلي عبد الرزاق وسواهم (شلق علي: ١٩٩٢، ص ١٥٩).

صاحبنا هذا يتخذ تدابيره السياسية وآراءه الإصلاحية في خدمة أبناء أمته وعندما يتحدث عن المفاسد المستشرية في الدولة وما يتعقبها من آلام الناس، يشعر بالاضطهاد الذي وقع عليهم فلا يرضى أن يقف الموقف الحيادي من أحداث زمان هو لا يقبل أن يمرّ أمامها مرور الكرام ولا ينأى بنفسه عمّا يدور حوله من ظروف. في الواقع إنّ أحد الأسباب الرئيسة التي حملت ابن المقفع على تقديم هذه النفاثات الغالية من آرائه الإصلاحية في لباس أدبي أنيق، يرجع إلى خلو نظام الحكم العربي من قاعدة وخلفية مناسبة لإدارة شؤونه الاجتماعية والسياسية؛ وكما نعلم فإنّ نظام العرب في الجاهلية كان على أساس القبيلة وأجزائها كما كان هناك تنوع كبير في العادات والاعراف، على كل حال يمكننا القول: إنه كان في الجزيرة نظام أساسه السياسي والاجتماعي قبيلة (دوري عبدالعزيز: ٢٠٠٨، ص ١٥). وهذا الخلو العظيم لامتدّت ثلثته إلا من جانب خبير مثقف محيط بثقافة العرب وغير العرب. ولم يكن في تلك الحقبة التاريخية عالم أنسب من ابن المقفع وهو الذي كتب ما كتب عن قصده وأنتج لنا إنتاجاً فريداً يزودنا بكثير من الخبرة والحكمة راعى فيه جانب الرفق والاحتياط والليونة. ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه على الصعيد السياسي: "الأدب الصغير" و"الأدب الكبير" و"كليّة ودمنة" و"رسالة الصحابة".

أما السياسيات التي تتخلل هذه الآثار فتتنقسم إلى قسمين: قسم عام وهو يشتمل على الأدبين الصغير والكبير وكليّة ودمنة وفيه نصائح قيمة ورؤوس كلية لمن يتقلد أمر السياسة من أعلى درجاتها إلى أدناها ولا تختصّ بشخص معين أو جماعة معينة، أو حقبة زمنية محددة بل يشمل كل من يتدرج في حيّز السياسة في كل العصور، وقسم خاص يشتمل

على رسالة الصحابة ويختص بالحكم العباسي ومن يتقلد زمام أمره.

كان ابن المقفع مفكراً يخضع عنده الفن للفكر (الفاخوري حنا: ١٣٨٠، ص ٤٣٥). ولهذا نراه في أكثر آثاره يستخدم كلماته لبث فكرته فتجده لا يلهو بالصناعات اللفظية التي تبعد عن ما رمى إليه من الأهداف، بل يتخذ ألفاظه كمركب سهل يجري معه ما قصده من الإصلاح لينتهي فيها إلى مرمى اجتناء ثمرة جهده. أما الآن فسنقوم بإيجاز بتحقيق فيما يتعلق بالسلطانيات من القسم الأول في عدة موضوعات عامة، ثم نتطرق فيما يتصل بالقسم الثاني إلى الموضوعات الخاصة التي تخللت رسالة الصحابة ونبيّن فكرته في مشهد العمل:

٣-١. وجوب السلطة

إن البشر في حياتهم الجماعية يفتقرون إلى وجوب الحكم لتنظيم به شؤونهم وتتوفر به حريتهم، لأن النظام هو كفيل النجاح بين الناس في شتى نواحي حياتهم. ومما يؤكد على بدهة هذا المضمون السياسي وخطورته ما جاء في كلام أمير البيان حينما ركز على لزوم الحكم بيد من كان خليفه، حيث قال (ع): «لا بد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر...» (شريف الرضي: ١٣٩٠ ش، ص ٦٤). وقد استخدم ابن المقفع هذه الفكرة في ثوب قصي- في "كليله ودمنه" فيقول: «أربعة أشياء أصفارٌ» ومنهر يذكر: النهار الذي ليس فيه ماء والأرض التي ليس فيها ملك والجاهل الذي لا يعرف الخير من الشر» (ابن المقفع: ٢٠٠١، ص ٤٠٨).

اليوم أيضاً - وفي العلاقات الدولية والقانون الدولي العام - عندما يتحدث العلماء عن مفهوم الدولة، يرسمون على الأقل ثلاثة أركان لها: أرض وشعب (سكان) وسلطة (قوة سياسة). أي أن الأرض والشعب يعتبران كعنصرين إجتماعيين والسلطة كعنصر قانوني (ضياى بيگدلي محمد رضا، ١٣٨٦، ص ٢٠٣). ولا يمكن أن تعدّ الدولة دون إحدى هذه الأركان وإن كان غيرها متهاياً بطرق أخرى شرعية أو غير شرعية. ونحن إذا أردنا أن نطالع سوابق البحث في موضوع الدولة بهذه المقاييس ونستقصي- جذورها في مؤلفات ابن المقفع، نستطيع أن نراها بسهولة في كليله ودمنه، إذ تحدث عن موضوع السلطة على السنة البهائم. ومما يشير إلى هذه الأركان ماجاء في باب الأسد والثور، حيث قال: «و كان قريباً منه أجمة فيها أسد عظيم وهو ملك تلك الناحية ومعه سبع كثيرة وذئاب وبنات آوي وثعالب وفهود وفور» (م، ن، ص ١٤٠).

فالأجمة ترمز إلى المكان الذي يعيش فيه الشعب وتمارس عليه السيادة والأسد هو ترميز للسلطة السياسية وأما أصناف السباع المذكورة فهي فئات الشعب المختلفة (سبيتي مصطفى: ٢٠٠٠، ص ١١١).

إن السلطان في كليله ودمنه يمثل السلطة التي هي أحد الأركان المكوّنة للدولة؛ وهذا الكتاب وإن لم يقصد مطالعة نوع الحكم ولكنّه يتناول في طياته ملامح لثلاثة أشكال من الحكم: الملكية المطلقة في باب الأسد والثور والملكية الدستورية في باب البوم والغربان والديمقراطية في مثل الفيلة والأرنب.

٣-٢. حسن الاختيار

إن جوهر السلطة في كل أشكالها سواء منها الملكية أو الجمهورية و... لم يتغير من زاوية استنادها إلى ثقة الشعب؛ لأن الشعب هو مصدر القوة وعماد السلطة ولا يمكن الاحتفاظ بالدولة إلا به وهو الذي يشكل الحجر الأساس للسلطة التنفيذية في أي شكل من أشكال الحكم الذي يرتضيه شعب من الشعوب. ومن العسير على الحاكم أن يتولى بنفسه

القيام بأعمال الدولة جميعها ولهذا لابد له من أعوان أي موظفين ينفذون سياسياته في الناس ويعملون على تدبير أمور الدولة وتحسين ظروف المواطنين وفق الخطة المرسومة من جانب الدولة.

و لقد طرأت التطورات والتعديلات الطويلة على السلطة التنفيذية حسب ما تقتضيه الظروف السياسية وأشكال الدولة في الأنظمة المختلفة مما أدت بالاتجاهات في النهاية إلى مبدأ الفصل -و هو الذي يؤكّد عليه مونتسكيو - والتعاون. إنَّ الوزارة قديماً وحديثاً هي وسيلة أساسية في تحويل المشاريع الموضوعية من جانب الملك أو البرلمان إلى الآثار المختلفة في المجالات المتنوعة ولاتزال الذراع الأيمن لصاحب السلطة في تنفيذ وتيسير سياسياته.

وانطلاقاً من ما تحظى به الوزارة من الخطورة في إدارة شؤون الشعب ورعاية مصالحه، يسَلطُ "كليّة ودمنة" الضوء على الموضوع ويتطرق إليه مراراً في الأبواب المختلفة، حيث قال: «فإن الملك لا يستطاع ضبطه إلا مع ذوي الرأي وهم الوزراء والأعوان» (ابن المقفع: ٢٠٠١، ص ٣٧٣).

و يرى ابن المقفع أنَّ المطلوب في اختيار التشكيلة هو أن يمتلك الأعوان الذين يمكن الإستناد إليهم في تنفيذ الخطة المرسومة، لأن «الملوك أحقاء باختيار الأعوان فيما يهتمون به من أعمالهم وأمورهم ممن لهم الخبرة بذلك» (م، ن، ص ٣٧٥). كما يؤكّد ادبنا أنَّ المباشرة بالإختيار دون الإختبار تؤول بما لايرتضيه أحد من العقلاء؛ لأن فيه هلاك السلطان وانتهيار الدولة. «فينبغي للملوك ألا يصطفوا أحداً إلا بعد الخبرة بطريقه والمعرفة بوفائه ومودّته وشكره، فإن من أقدم على المشهور بالاستقامة والعفة واسترسل إليه من غير اختبار ولا تجربة، كان مخاطراً في ذلك، مشرفاً منه على هلاك وفساد» (م، ن، ص ٤٢٦).

أما المعول الأساسي لنجاح الخطة السياسية والقيام بحمل الأعباء الخطيرة الحكومية إنما يكمن في صلاح الوزراء والأعوان وإن كان السلاطين غير صالحين. و مهما كان الحاكم عادلاً، حسن الرأي والتدبير فلن ينتفع به الناس ولن يجتمعوا حوله ولن يطيعوه في أمره إذا ما كان أعوانه فاسدين غير جديرين بالقيام بما يوكل إليهم من أعمال. «فإن وزراء الملك إذا كانوا صالحين وكان يطيعهم في آرائهم لم يضر في ملكه كونه جاهلاً واستقام أمره» (م، ن، ص ٢٠٨). و لما تتميز به هذه المعاونة من الأهمية فقد قيل «إن البحر بأواجه والسلطان بأصحابه» (م، ن، ص ٢١٤).

٣-٣. الدبلوماسية

لا شك أنّا لسفير هو الذي يمثل دولته في تحقيق مصالحها لدى الدول الحاضنة. فللسفير أعلى درجة دبلوماسية، مع أنه يتولى إدارة شؤون السفارة، فهو من عليه أن يقيم صلة دائمة بين دولته المرسله من جهة وبين الدولة الحاضنة من جهة أخرى (بيگدلي محمدرضا: ١٣٨٦، ص ٤٣٢). إذن لا بد له من أن يتصف بصفات ويتمتع بمزايا رفيعة لا يمكن أن تتوفر عند أحد غيره حتى من كان من أهل السياسة. وقد أشار كليّة ودمنة إلى أهمية السفير لأجل مصالح الدولة في علاقاتها الخارجية مع سائر الدول. وأبرز مثال يدل على اختيار السفير في هذا الكتاب هو ما جاء في كليّة ودمنة عن سفارة برزوية الطبيب عند ما اختاره الملك كسرى أنوشيروان كسفير خبير للبعثة إلى الهنود من أجل الحصول على الكتاب واستنساخه، حيث قال: «يا برزوية إني قد اخترتك لما بلغني عن فضلك وعقلك وحسن أدبك وحرصك على طلب العلم حيث كان في مظانه» (م، ن، ص ٤٧).

و في هذا القول إشارة إلى أهمية السفير وحساسية مهمته ودوره الذي يستطيع أن يؤديه بفضل الصفات التي يتصف

بها. ومن الميزات التي تقتضية السفارة، إعطاء الصلاحية الواسعة للسفير في تيسير ما يقع عليه من مسؤوليات تجاه دولته في تفادي كل ما يمكن أن يمس بمصالح شعبه. وجاء هذا الفحوى في كليله ودمنة على لسان ملك الأرناب في قوله لسفيره «فيروز» عندما أرسله إلى ملك الفيلة: «أنت أمينة ونرضى بقولك، فانطلقني إلى الفيلة وبلغني عني ماتريدين» (م.ن، ص ٢٩٨).

ويظهر في هذا القول التزام الدولة برأي السفير الذي عليه أن يتصرف بعقله لما يراه مفيداً لدولته علماً أنه عليه أن يحسن التصرف في الأفعال والأقوال في احترام عادات وتقاليدها الدولية الحاضرة وعليه أن يستميل ود أهل المفاوضات بالرفق واللبونة. وأما قوله فيما يصح ذلك: «و اعلمي أن الرسول هو الذي يلين الصدور إذا رفق ويخشن الصدور إذا خرق» (م.ن، ص ٢٩٨). فالسفير ممثل دولته ولا يرى تبعاً لأعماله وأقواله إلا من قبل دولته.

«الرسول غير ملوم فيما يبلغ وإن أغلظ في القول» (م.ن، ص ٣٠٠). وفي هذا القول إشارة مختصرة لمفهوم الحصانة التي يتمتع السفراء بها في العلاقات الدولية. واليوم تتسع دائرة الحصانة الدبلوماسية لتشمل العديد من المجالات منها: الحصانة للأموال والمساكن والمخبرات والمراسلات الرسمية والحصانة الجزائية والمدنية والإدارية (بيگدلي محمدرضا: ١٣٨٦، صص ٤٤٤-٤٤٦)

٣-٤. العدو

يقول ابن المقفع: «أربعة أشياء لا يستقلّ قليلها: النار والمرض والعدو والدين» (ابن المقفع: ٢٠٠١، ص ٣٢٨). ويعرّف كليله ودمنة العدو بأنه «سمي العدو عدواً لما يخاف من اعتدائه وضرره» (م.ن، ص ٣٥٦).

و في مشهد السياسة الدولية، فإنّ المصائب الناشئة عن وجود العدو كثيرة بحيث لا يمكن إحصاؤها؛ لأنّ هيمكان يقع منفعة دولة على ضرر غيرها وهذا ما قد يسبب توالي العقبات وتسلسل الأزمات للنفاذ إلى دائرة العداوة فضلاً عما تقتضيه العداوات الإيديولوجية على الصعيد العملي. فللخصم العاقل أن يتخذ موقفاً مناسباً لمواجهة هذه الظروف المتأزمة حسب ما يمتلك من القوة والتأهب لتفادي الخسائر الفادحة وأوللقضاء على العدو والوصول إلى مطالب الشعب وأمنيته.

و في هذا المسار ملاحظتان هامتان على الخصم العاقل أن يتسلح بهما: الأول إخفاء العداوة وهو «أن تعلم أنه لا ينفعلك أن تخبر عدوك أنك له عدو... فإن ذلك غرة له وسبيل لك إلى القدرة عليه» (ابن المقفع: ١٣٩٢، ص ٢٣٠). والثاني: أن لا يستصغر الخصم عدوه «فإن من استصغر عدوه اغتر به ومن اغتر به لم يسلم منه» (ابن المقفع: ٢٠٠١، ص ٢٩٦).

أما الخصم القوي فيتخذ واحداً من المواقف الآتية: الأول، القضاء على العدو أو إبادته كما قيل: «في قتله لنا راحة من مكره» (م.ن، ص ٣١١). أو «أن العدو المخيف دأؤه قتله» (م.ن، ص ١٨). والثاني، إيقاع الفساد بين العدو وإشغالهم بالعداوة كما قيل «و العاقل يري معاداة بعض أعدائه بعضاً ظفراً حسناً» (م.ن، ص ٣١٢). وأما الثالث، المصالحة على المنافع المشتركة كما قيل: «و العاقل إذا رجا نفع العدو أظهر له الصداقة والعاقل يصلح عدوه إذا اضطر إليه» (م.ن، صص ٣٥٦-٣٥٧). وقلماً يلجأ الخصم القوي إلى المصالحة لأنه الغالب في كثير من الأحيان إلا أن يضطر إلى ما يكره.

لكن الخصم الضعيف يضطر إلى مهادنة عدوه والتنازل عن حقوقه طمعاً في أن يأخذ منه سلماً ما عجز عن أخذه حرباً؛ لأنه ليس له طاقة لمجابهة العدو لاختلاف ميزان القوة وضيق الهامش الذي يمكنه من المناورة من خلاله. وربما كان هذا الموقف السليم الذي ينبغي له إتباعه في مثل هذه الظروف بدلاً عن الرحيل والهرب والمجابهة. وهذا التجنب

التاكتيكي أشار إليه ابن المقفع فيقول: «لاخير للضعيف في قرب العدو القوي... وقد علمت أن الضعيف المحترس من العدو القوي أقرب إلى السلامة من القوي إذا اغترّ بالضعيف» (م.ن، ص ٣٥٧).

٣-٥. الحرب

و قد يدعو كليلة ودمنة إلى التأهب الدائم للحرب والقتال مادام للوطن والمواطنين أعداء لا يأمهم الناس في أي حالة أو وضع كانوا عليه، ولكنه لا يدعو إلى الدخول في دائرة القتال دون مبرر قوي لما قد ينتج عنه من خسائر فادحة لا يمكن في أي حال تداركها. والذي عليه أن يهتم به في هذا المجال هو مسألة التوازن بين قوى المتحاربين لأنه يمكن الدخول بيسر في دائرة القتال ولكن لا يمكن إنهاؤه بسهولة، فعلى الخصم العاقل أن يتشبه بالحيلة إذا ما واجه هذه الظروف، علماً أن "كليلة ودمنة" يتحدث أحياناً عن ضرورة الحرب ولكنه يجعله آخر الحلول وقد أشار إليه في هذا الموضوع: «ولكن ذا الرأي جاعل القتال آخر الحيل وبإدء قبل ذلك بما استطاع من رفق وتمحل» (ابن المقفع: ٢٠٠١، ص ٢٠٣).

و الدعوة الى التجنب التكتيكي للحرب تعود إلى أسباب عديدة منها زيادة النفقات واستهلاك الإمكانات فليس من الحكمة والحزم استفاد الإمكانات في ما يمكن الحصول عليه بنفقة يسيرة أو رأي لئيم حكيم، وقد قيل: «أحزم الأقوام وأكيسهم من كره القتال لأجل النفقة فيه... وربما اكتفى عنه بالنفقة اليسيرة والكلام اللين» (م.ن، ص ٢٠٦). وهذا يدل أيضاً على أن السياسة الخارجية يجب أن تكون على الرفق والسلام. وقد أشار الكاتب إلى هذا المفهوم في موضع آخر حيث قال: «وجدت صرعة اللين والرفق، أسرع وأشد استئصالاً للعدو من صرعة المكابرة والعناد» (م.ن، ص ٣٢٨). وهذا ما نجده في يومنا الحاضر، ففي أكثر الأحيان، استطاعت القوى العالمية الكبرى أن تحصل على المصادر الحياتية للشعوب الأخرى بهذا الأسلوب دون أن تخاطر بنفسها ودون الوقوع في أي مأزق.

٣-٦. الإستشارة

لقد أبدى ابن المقفع اهتماماً واسعاً بمدى خطورة الإستشارة في مؤلفاته. والسبب في ذلك يعود إلى أن التفرد بالرأي لا يستقيم معه قول أو عمل مهما يكن صاحبه ذا رأي ونبيل خاصة فيما يتعلق بالأمور الجسيمة التي ترتبط بمقام السلطان ومصالح الدولة. «إن المستشار وإن كان أفضل من المستشار رأياً، فهو يزداد برأيه رأياً كما تزداد النار بالودك ضوءاً» (ابن المقفع: ١٣٩٢، ص ١٨٩). ومع هذا لا يفوته أن يشير إلى أن الاستشارة ليست بالضرورة مفيدة على الدوام ولا الرأي بالصائب في كل الأحوال كما قال: «و اعلم أن المستشار ليس بكفيل وأن الرأي ليس بضمنون» (م.ن، ص ٢٤١). ولكن الغرض من التأكيد عليه يرجع إلى أنه ينظر إلى الاستشارة من منطلق عقلي وأنها ضرورة واجبة على السلطان خاصة في الأمور الجسيمة ولا ينظر إليها من زاوية ضيقة خالية من الإفادة. وربما خير دليل على مفهوم الإستشارة في مؤلفات ابن المقفع مانراه في بابا لبوم والغربان، حيث اجتمعت الغربان إلى ملكها ليتخذ بمشاورتها قراراً مناسباً لما طرأ من ظروف متأزمة.

فالمشاوره هنا تثبت وجود العقل المدبر (الملك) مع الآخرين فيعمل على الأخذ بنصائح الغربان ويتعرف مدى تجربتهم في التعامل مع الأحداث وخاصة في استشارته مع الغراب الخامس. ونلاحظ هذا الاتجاه (المشاوره) عند الملك الذي يتصف بثلاث صفات يحتاج الدراس إلى معالجتها وهي: التجربة (جمع الآراء واختيار الأفضل) والدقة (محاولة

معرفة بدايات الحدث) والتعميم وهو يتضمن جملة النتائج التي تمّ استخلاصها من معاينة كل أفراد الظاهرة بلا استثناء (كريم محمد إدريس: ٢٠٠٩، صص ١٣٢-١٢٢).

ولسنا نرتاب في ابن المقفع فقد أقام مفهومه للإستشارة على أساس عقلي منظم يستشعر فيه مدى خطورة الرأي الفردي؛ لأنه يتصف بالنقص مهما بلغت عبقرية صاحبه وهذا ما يتفق مع المفهوم الديني الإسلامي والسنة النبوية المطهرة (جمعة حسين علي: ٢٠٠٣، ص ٢١٧).

أما القسم الثاني فهو يشتمل على رسالة الصحابة التي استوحى مادتها الرئيسية مما كان قد عرفه من أنظمة الحكم في الدولة الساسانية وبما يلائم البيئة الجديدة والتعاليم الدينية؛ وفيها يضع ابن المقفع إصبعه على مواضع الداء في السلطة العباسية وحيث يجب إصلاحها، كما أننا نرى في هذه الإشارات ما ينم عن خبرته ومدى سعة اطلاعه على أحوال الحكم ودقائق الأمور السياسية في شتى جوانبها وهذا ما يدعو في الحقيقة إلى الدهشة والتعجب.

٣-٧. الجنود

إن أهم ما يظهر هيبية دولة ما جيشها الذي يذود عن حياضها ويحمي بيضتها. وقد كان الجيش - جنودا وقوادا - حتى العهد الأموي عربياً خالصاً. وعندما جاءت الدولة العباسية وظهر نجمها على يد أهل خراسان الذين يرجع إليهم أكبر الفضل في ثلّ عرش الدولة الأموية، كان من البديهي أن يكون لهم الحظ الوافر من الدولة وحمائيتها (الخضري الشيخ محمد: ١٩٩٥، ص ٦٩).

وعندما يستهّل ابن المقفع الرسالة هذه يتحول إلى شرح حال الجند ويخصهم بجزء كبير من رسالته؛ وهو في هذا الشرح يبدأ كلامه بمدح أهل خراسان فيقول: «فإنهم جندلم يدرك مثلهم في الإسلام وفيهم منعة بها يتم فضله إن شاء الله أما هم فأهل بصر بالطاعة وفضل عند الناس وعفاف نفوس وفروج وكف عن الفساد وذلل للولاة فهذه حال لانعلمها توجد عند أحد غيرهم» (كردعلي محمد: ١٩١٣، ص ١٢١). وهذا ما جرّ البعض إلى أن يحمل كلامه محمل التعصب ويقول: وهو بهذا الكلام يريد أن يذكّر المنصور الخدمات العظيمة لأبي مسلم وقوم الفرس ويقول له: أنت مدين في أمر الخلافة للفرس وحن الآن وأنت في مسند الحكم أن تقضي ما عليك من الدين للفرس (باقري هدايت: ١٣٧٨، ص ١٠٩).

كان ابن المقفع فارسياً ولهذا قد يقال أنه تعصّب وأشار في محور كلامه إلى جند خراسان ولكنّه في الحقيقة تطرّق الى حال الجند بشكل عام وشكا من أمور مختلفة وهي سواء بين الخراسانيين وغيرهم من العرب. إذن يمكننا القول في هذا المضمار أن كلامه لا يقع موقع التعصب لهم ولهذا يقترح على الحاكم إقتراحات إصلاحية ينبغي للحاكم إتباعها فيما يتعلّق بهم؛ الأول إقامة دستور أو قانون خاص يحيط بأمور الجند وعليهم أن يعرفوه والثاني: أن يحول الخليفة بين الجنود وشؤون المال من الخراج. وربما الرسالة تذكّرنا بأراء جمهورية «افلاطون» عن الجند حيث ادّعى أنّ منزلة الجندي، منزلة الكرامة واللطف فهم أسمى من أن يهبطوا إلى مهاوي حقارة الجباية (شلق علي: ١٩٩٢، ص ١٥٩). وقد علّل ابن المقفع رأيه وفقاً لهذه المقولة قائلاً: «ولاية الخراج مفسدة للمقاتلة» (كردعلي محمد: ١٩١٣، ص ١٢٣). و الثالث حسن اختيار القادة ومراعاة الكفاءة. والرابع تعليم الثقافة العلمية والدينية والخامس: تحديد موعد معين لأرزاق الجنود وأخذ رواتبهم والسادس تقصي أحوال الجند والقادة والولاة ومن هذا قوله: «و من جماع الأمر وقوامه بإذن الله لا يخفى على أميرالمومنين شيء من أخبارهم وحالاتهم وباطن أمرهم بخراسان والعسكر والأطراف» (م. ن، ص ١٢٤). هذه في الحقيقة خلاصة موجزة

اقترحها ابن المقفع لإصلاح الجند وفيها معطيات وافية لمن يريد أن يتدارك الأمر في هذا المجال.

٣-٨. القضاء

كلمة القضاء هي القول الفصل في الخلاف بين الناس (جرداق جورج: ١٩٧٠، ص ٢٤٧). و قد تطور نظام القضاء في العهد العباسي تطوراً كبيراً ومن أهم مظاهر هذا التطور: ضعف روح الإجتهد في الأحكام لظهور المذاهب الأربعة وتأثر القضاء بالسياسة واستحداث نظام قاضي القضاة وكذلك اتساع سلطة القاضي (شليبي أبوزيد: ١٩٦٤، ص ١٢٢).

و قد كانت المؤسسات القضائية في العراق تنقسم إلى قسمين: الأول القضاء العام، ويقصد به المحاكم التي يلجأ إليها عامة الناس، ويتولاها قضاة وحكام أحكامهم نافذة على جميع الناس دونما تمييز. والثاني القضاء الخاص وهو يتولى مسؤولية النظر في دعاوى فئة خاصة من الناس، لايلجأون في حل خصوماتهم إلى القضاء العام، فلهم محاكم خاصة بهم» (نخبة من الباحثين العراقيين: ١٩٨٤، ص ١٨٧).

كما يتحدث ابن المقفع بدقة عن أحد أهم الموضوعات في حياة المسلمين وهي الفوضى المستشرية في القضاء؛ فيذكر بأن القضاء فوضوي لأن القاضي لا يرجع إلى قانون معروف فيحكم على أساسه. وقد كان القضاة نوعين: أحدهما يدعي لزوم السنة منهم، فيجعل ما ليس له سنة سنة، حتى يبلغ به الأمر إلى أن يسفك الدم بغير بينة ولا حجة . . . والآخر من يأخذ برأيه فيبلغ اعتداده برأيه أن يقول في الأمر الجسيم من أمر المسلمين قولاً لا يوافق عليه أحد من المسلمين . . . مع أن هيقر ويعترف بأن رأيه لا يستند لا إلى الكتاب ولا إلى السنة (كردعلي محمد: ١٩١٣، ص ١٢٦).

و يعتقد ابن المقفع أن هذه الأحكام المتناقضة في القضاء إما ناشئة من الإستناد إلى السنن المختلفة التي لا اجماع عليها فيكون حينئذ الرجوع إلى العدالة أولى وإما ناشئة من مراعاة القياس الشكلي. و هنا نجدده يستهزئ بأولئك الذين استندوا إلى القياس فيعلق ضاربا هذا المثل: ذلك أن رجلاً لو قال: أتاأمرني أن أصدق فلا أكذب كذبة أبداً لكان جوابه أن يقول نعم. . . حتى يبلغ به أن يقول الصدق في رجل هارب استدني عليه طالب ليظلمه فيقتله لكسر- عليه قياده وكان الرأي له أن يترك ذلك (م. ن، ص ١٢٦). هكذا بلغ التناقض أحياناً في القضية الواحدة والبلدة الواحدة إلى حد عظيم بحيث وصل أمر القضاء إلى فوضى كبيرة. فمجمال رأي ابن المقفع يرجع إلى وضع قانون رسمي تجري عليه أمور القضاء في المملكة الإسلامية لئلا تستشري فوضى القضاء وأن يجعل الخليفة من نفسه مرجعاً في هذه المسائل التي تمس القضاء. ونرى اليوم ملامح هذه الفكرة في المحكمة العليا الوطنية؛ لأن من أهم الواجبات الرئيسية للمحكمة العليا في البلاد (السلطة القضائية) أن تمنح المحاكم التالية من إصدار الآراء المتناقضة (ثابت سعدي ارسلان: ١٣٩١، ص ٨). وهذا الإجراء في السلطة القضائية هو من أحدث الموضوعات القضائية الحديثة التي حظيت باهتمام كبير من جانب علماء القضاء؛ لأن بهذه الوسيلة تسد ثلثة التضاد القانوني على المستوى العملي. واليوم يتجلى أثر هذه الفكرة في دستور بعض البلاد.

يقول طه حسين في فكرة توحيد القوانين عند ابن المقفع، هذه الفكرة التي يعنى الناس بها الآن لم يبتدعها ابن المقفع، بل هي أثر من آثار الثقافة اليونانية، فقبل ابن المقفع بقرنين نشر «جوستنيانوس» قانونه وهو مجموعة القوانين الرومانية (حسين طه: ١٩٦٩، ص ٤٧). بينما يرى الدكتور عبداللطيف حمزة أن هذه الفكرة إن لم تكن من خلق ابن المقفع فهي أثر من آثار ثقافته الفارسية قبل كل شيء (حمزة عبداللطيف: ٢٠٠٠، ص ٩٩).

و فيما يتعلق بهذه القضية يبدي الدكتور غفراني وجهة نظره ويرفض ما ذهب اليه طه حسين في انتساب الفكرة إلى الرومان، مستنداً إلى سوابق البحث في الشرائع القديمة والجديدة ويقول: إذا قلنا بأن ابن المقفع كان قد وقف على هذا القانون من منابعه الأولية، فإن ذلك يستلزم معرفته اللغة اللاتينية وإتقانها أولاً في حين أنه لم يقل أحد من الباحثين بذلك ولوفرنا أن ابن المقفع اطلع على القانون البريتوري عن طريق ترجماته إلى الثقافات اليونانية أو السريانية أو العبرية فلا بد هنا من إثبات أمرين: أولهما اتصال ابن المقفع بتلك الثقافات سواء عن طريق مباشر أو غيرمباشر وثانيهما أن تكون تلك الثقافات تعرضت في كتبها ومصادرها إلى القانون البريتوري وإلى نشاط البريتور في القضاء وهذا كله لم يجزم به خاصة بعد أن علمنا أن أول كتاب ترجم عن القانون الروماني كان إلى السريانية وذلك بعد القرن الثامن الميلادي وهو ما يوافق أوائل القرن الثالث الهجري تقريباً في حين أن ابن المقفع قد توفي في النصف الأول من القرن الثاني. و نستخلص أن نظرية ابن المقفع من بنات أفكاره وتلبية لرغبته في إصلاح المجتمع العربي الإسلامي الذي كان يعيش فيه (غفراني الخراساني محمد: د، ص، ٤٥٨).

٣-٩. رجال البلاط

قد تعرض ابن المقفع في هذه الرسالة إلى موضوع هام له مساس عظيم بأمر الدولة وهو رجال البلاط أو مايسمى اليوم بـ«التشكيلية» في الحكومات الديمقراطية ويعني بالصحابة أو البطانة التي يقربها الحاكم منه ويجعلها موضوع ثقته ورسره.

و قد يندد ابن المقفع ببطانة السلطان في هذه الرسالة التي سمّاهم باسمهم ويعبر عن رأيه وآراء الناس فيهم ويرى من العجب أنه كيف اختارهم الخليفة وهم لايمتازون بأي صفة تخولهم التصدي لهذه المكانة، فيقول: «ما رأينا أعجب قط من هذه الصحابة ممن لاينتهي إلى أدب ذي نباهة ولاحسب معروف ثم هو مسخوط الرأي مشهور بالفجور» (كردعلي محمد: ١٩١٣، ص ١٢٨). كان ابن المقفع ناقماً على رجال البلاط فصّب عليهم جام غضبه ولعل ذلك هو مقصده الحقيقي من هذه الرسالة. . . فهم في رأيه أوغاد الناس وسفلة القوم، ومن أجل هذا تحاشى الإتصال بدار الخلافة في أيام السفاح (نبيه حجاب محمد: ١٩٦١، ص ٤١٥).

و الرأي عند ابن المقفع أن يحسن الخلفاء اختيار طانتهم وأن يكون لكل واحد منهم عمل لايتعداه إلى سواه وتلك بيروقراطية منمّمة لاتعرفها غير الحكومات المتحضرة والتي لمي عهداها العرب من قبل . وصاحبنا في هذا وذاك متأثر بمعية الفرس ورجال بلاطهم الذين كانوا لا يُختارون إلا من الأساورة والأشراف وأبناء الملوك (حمزة عبداللطيف: ٢٠٠٠، ص ٢٣٠). من هنا يمكننا القول أنّزعة ابن المقفع في اختيار الصحابة نزعة أرسطراطية فارسية (أمين احمد: ٢٠٠٣، ص ٢٣٠).

٣-١٠. الخراج

إن حاجة البلاد إلى تكوين المنظمات المالية لاستقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها في إخماء البلاد أمر لايمكن التغاضي عنه في أي بلد من البلاد التي تتمتع بنظام للحكم، ففي بداية نشوء الدول وتكوين المجتمعات السياسية أصبحت المنشآت المالية ومسألة توفير العوائد المالية ذات أهمية بالغة في إدارة الشعوب. ففي اليونان القديم عُني الفلاسفة والمفكرين اليونانيين عناية خاصة بمالية الدولة ولهذا كتب «جزنفون»-تلميذ أرسطاطليس- أول كتاب في هذا الموضوع (موسى زاده

رضا: ١٣٨٨، ص ٢٤). وكان الخراج أحد أهم الموارد المالية للدولة العباسية وهي كلمة مطلقة تشتمل في مضمونها على ثلاثة أشياء وهي الخراج والجزية والعشور. أما الخراج فهو كلمة ولفظة آرامية وقد جاءت في التلمود بهذا الاسم أيضاً وكلمة الخراج العربية مشتقة منها (رحماني بهروز: ١٣٩٢، ص ٧٨٨). الخراج بمعنى الفدية التي تفرض على أراضي المغلوبين وهي على نوعين: الأول وهو قدر من المال والغلات يدفع سنوياً عن الأراضي التي فتحت عنوة وصارت وقفاً للمسلمين (أرض سواد) وتسمى أرض خراجية والنوع الثاني وهو الأرض التي صالح أهلها المسلمين على خراج يؤدي إلى بيت المال (قدورة الشامي فاطمة: ١٩٩٧، صص ١٦٠-١٥٩).

و الثاني الجزية وأصلها مأخوذ من كلمة «گزيت» (رحماني بهروز: ١٣٩٢، صص ٧-٨). وهي مبلغ معين من المال يوضع على رؤوس أهل الذمة وتختلف عن ضريبة الخراج بأنها تسقط بالإسلام (الحاج حسن حسين: ٢٠٠٦، ص ٢٢٢). وأما الثالث أي العشور وهو ما يأخذه العاشر أو الجابي ممن يمر عليه من تجار أهل الذمة ومن أهل الحرب وهو شبيه بما يسمى اليوم في النظام المالي للشعوب بـ «الجمرك». فبعدما ذكر ابن المقفع الاقتراحات الإصلاحية السابقة، تطرق إلى أمر الخراج واخذ يشكو من الفوضى التي تجري فيه كما يشكو من فوضى القضاء، لأن الأراضي المأخوذة لم تمسح ولم يسجل أمرها في دفاتر تحفظ أصولها ولم يقرر على كل واحدة منها مبلغ معين. كما أن الذين يتولون أمر الخراج ليسوا بأصحاب كفاءة وصلاح في جباية الخراج وليس للعمال أمر ينتهون إليه ويحاسبون عليه وهذا مما لايجدر رسمه في الخطة المالية للدولة. وقد أشار الى هذه المسألة في قوله هذا: «مع أن أصول الوظائف على الكور لم يكن لها ثبت ولاعلم وليس من كورة إلا وقد غيرت وظيفتها مراراً فخفيت وظائف بعضها وبقيت وظائف بعض...» (كردعلي محمد: ١٩١٣، ص ١٢٩). ولهذا لابد من مسح الأرض وفرض الخراج المناسب عليها واختيار العمال الأكفاء لتقلد هذه المهمة الخطيرة. ففي هذا: «صلاح الرعية وعمارة والأرض وحسم أبواب الخيانة وغشم العمال وهذا رأي مؤنته شديدة ورجاله قليل...» (م. ن، صص ١٣٠-١٢٩).

و قد ختم تقريره في إصلاح الدولة ببيان ما للخليفة من أثر عظيم في صلاح المجتمع إذا صلح لأن «عامة قط لم تصلح من قبل أنفسها ولم يأتها الصلاح إلا من قبل خاصتها وإن خاصة لم تصلح من قبل أنفسها ولم يأتها الصلاح إلا من قبل إمامها» (م. ن، ص ١٣٠). وهذه خلاصة فكرية وتحليل لرسالة سياسية إبداعية وجهها ابن المقفع إلى نواة الحكم وفيها ما يدل على وعي ونضج فكري بشؤون الحكم والمعلومات السياسية.

٣-١١. الخاتمة

كان ابن المقفع يعيش في المجتمع الذي يرى فيه من آلام الناس ومصائبهم ما لايمكن احتماله ولا يمكن لأحد من أصحاب الفكر النيرالذين يدعون إلى الإصلاح في شتى جوانب الحياة السكوت عنه. فعمد في سياسياته إلى نقد الجوانب السياسية للدولة وعكس فيها فصولاً من حياة المجتمع الإجتماعية والسياسية بكل ما فيها من الهموم والمآسي ومتطلعات الشعب في زمن يأخذ النظام القائم بالإستبداد وقمع الحريات. وفي هذا المسار أجاد ابن المقفع اختيار الأسلوب الرمزي والتصريحي بشكل عام وخاصة فيما يتخلل سياسيات كليلة ودمنة ورسالة الصحابة، وكان يهدف من وراء ذلك إلى إصلاح المجتمع بما فيه أداة الحكم بكل ما تحمله كلمة الإصلاح من معنى. وظل تفكيرهم ثالياً تجاه السلطة فتراه عند ما يكتب عن السلطان ومن يتدرج في دائرته من الأمراء والقواد والولاة، يكتب عن العلاقة التي ينبغي أن تكون بين السلطة والناس

والتي يجب أن يسود فيها روح الخير والعدل والالتزام بالقضايا الأخلاقية فيها صلاح الرعيّة ومراعاة حقوقهم. ولم يتورع هذا المفكر عن توجيه نقده اللاذع للحكام إذا ما رأى منهم انحرافاً عن جادة الحق وهذا ما أدّى به في نهاية المطاف لأن تتحول أفكاره الإصلاحية السامية حقدًا عليه من جانب العدو المتعطرس.

٤. النتيجة

إن نزوع ابن المقفع إلى إصلاح الواقع السياسي المرير هو الذي ساقه إلى معالجة القضايا التي لم يتجرأ أحد من طبقتة على أن يحوم حول حماها لما كان فيها من الغوائل والمحن. ولقد اتسمت كتاباته التي أتحت بها البشر- في تلك البيئة، بميزة مهمة تتعلق بنظام الحكم العربي وما كان فيه من المكاييد والأمراض فوضع يده على تلك الأمراض وتصدى لعلاجها مستعيناً بتلك المثل التي كان يحتذيها في تاريخ الفرس العظيم بما يلائم التعاليم الإسلامية والإنسانية. والرأي عنده أن حاجة الشعب إلى الإصلاح ليس بأقل من حاجة الحكام إلى الإصلاح وهو موضوع هام ألح على ذهنه فلا بد له أن يبت آراءه الإصلاحية في هذا المجال؛ لأن معظم الرزايا التي تقع في حياة الشعوب- برأيه- يرجع إلى هذه الثلثة العظيمة. ولقد أظهر ابن المقفع حركته الفكرية وأعطى زمانه كثيراً من أفكاره القيمة في قالب من النقد والإستنكار للتخلص عما تورط فيه الشعب. واستطاع بما ألقى في نفوس المضطهدين من صحوه أن يززع دعائم الدولة فصّب السلطان ومن كان في ركبته جام غضبهم عليه فجازوه بأسوأ ما كان يمكن من الجزاء.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم
٢. ابن خلكان: (١٣٤٤ ش)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج٢، ط٢، قم، مطبعة أمير.
٣. ابن المقفع، عبدالله: (٢٠٠١ م)، كليله ودمنة، دارالهلل، بيروت.
٤. ابن المقفع، عبدالله: (١٣٩٢ ش)، الأدب الصغير والأدب الكبير، ط١، انتشارات جامعة قم، قم.
٥. ابن النديم: (١٣٥٠ ش)، الفهرست، طهران، مكتبة الأسد.
٦. أمين، أحمد: (٢٠٠٣ م)، ضحى الإسلام، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٧. باقري، هدايت: (١٣٧٨ ش)، أفكار روزبه فيروزآبادي، ط١، انتشارات كيان نشر، شيراز.
٨. ثابت سعيدي، ارسلان: (١٣٩١ ش)، الدستور، ط٢٤، پیام نور، تهران.
٩. جرداق، جورج: (١٩٧٠ م)، بين علي والثورة الفرنسية، ج٢، مكتبة الحياة، بيروت.
١٠. جمعة، حسين علي: (٢٠٠٣ م)، ابن المقفع بين حضارتين، ط١، المستشارية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دمشق.
١١. الحاج حسن، حسين: (٢٠٠٦ م)، حضارة العرب في صدر الاسلام، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
١٢. حسين، طه: (١٩٦٩ م)، من حديث الشعر والنثر، ط١٠، دارالمعارف، القاهرة.
١٣. عبداللطيف، حمزة: (٢٠٠٠ م)، ثلاث شخصيات في التاريخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
١٤. الخصري، شيخ محمد: (١٩٩٥ م)، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية، الدولة العباسية، ط١، دارالمعرفة، بيروت.
١٥. دوري، عبدالعزيز: (٢٠٠٨ م)، النظم الإسلامية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٦. رحمان، بهروز: (١٣٩٢ ش)، تاريخ الفرس قبل الإسلام، ج١، انتشارات يادداشت، طهران.
١٧. سببتي، مصطفى: (٢٠٠٠ م)، جذور المكيافلية في كليله ودمنة، دارالفارابي، القاهرة.
١٨. شريف الرضي: (١٣٩٠ ش)، نهج البلاغة، انتشارات سفيرارداهال، قم.
١٩. شلبي، أبوزيد: (١٩٤٤ م)، تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي، ط٦، مكتبة وهبة، القاهرة.
٢٠. شلق، علي: (١٩٩٢ م)، مراحل تطورا النثر العربي في نماذجه، ج٢، ط١، دار العلم للملايين، بيروت.
٢١. ضيائي بيگدلي، محمد رضا: (١٣٨٦ ش)، القانون الدولي العام، ط٢٩، مكتبة كنز العلم، طهران.
٢٢. غفراني الخراساني، محمد: د.ت، عبدالله ابن المقفع، دارالقومية، القاهرة.

٢٣. الفاخوري، حنا: (١٣٨٠ ش)، تاريخ الأدب العربي، ط٢، انتشارات طوس، طهران.
٢٤. قدورة الشامي، فاطمة: (١٩٩٧ م)، تطور تاريخ العرب السياسي والحضاري، ط١، دار النهضة العربية، بيروت.
٢٥. كردعلي، محمد: (١٩١٣ م)، رسائل البلغاء، دارالكتب العربية الكبرى، القاهرة.
٢٦. كريم محمد، إدريس: (٢٠٠٩ م)، الوحدة السردية في حكايات كليلة ودمنة، ط١، دارمجدلاوي، عمان.
٢٧. موسى زاده، رضا: (١٣٨٨ ش)، المالية العامة، ط٤، نشرميزان، طهران.
٢٨. نبيه حجاب، محمد: (١٩٦١ م)، مظاهر الشعبية في الأدب العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ط١، الفجالة، مكتبة نهضة مصر.
٢٩. نخبة من الباحثين العراقيين: (١٩٨٤ م)، حضارة العراق، ج٦، د.م، بغداد.
٣٠. وادي، طه: (١٩٩٦ م)، الرواية السياسية، القاهرة، دارالنشر للجامعات المصرية.

References

1. The Holy Qur'an
2. Ibn Khalikan, (1985); *Wafayat al-Ayan* (Death of Eminent Men), Vol.2, Edition 2, Qom: Matbaat Amir Press.
3. Ibn al-Muqafa Abdollah, (2001); *Kelila va Demna*, Beirut: Helal Press.
4. ----- (2013), *Al-Adab al-Saghir va al-Adab al-Kabir* (Minor Letter And Great Letter), Edition 1, Qom: Qom University Publication.
5. Ibn al-Nadim, (1981); *Al-Fehrest* (The List), Tehran: Asadi Publication.
6. Amin Ahmad, (2003); *Zoha al-Islam* (Forenoon of Islam), Vol.1, Cairo: Al-Hayat al-Mesreyat al-Amat Lel Kottab Press.
7. Bagheri Hedayat, (1999); *Thought of Roozbeh Firoozabadi*, Edition 1, Shiraz: Kian Publication.
8. Sabet Saeidi Arsalan, (2012); *Hoghoogh Asasi* (Constitutional Law), Edition 24, Tehran: Payam Noor Publications.
9. JordaQ George, (1970); *Bein Ali va al-Saorat al-Faranciat* (Between Ali And French Revolution), Part 2, Beirut: Hayat Press.
10. Joma Hossein Ali, (2003); *Ibn al-Moqaffa Bein Hezaratein* (Ibn Al-Moqaffa between Two Civilizations), Edition 1, Damascus: Publication of Islamic Republic of Iran.
11. Al-Haj Hasan Hossein, (2006); *Hezarat al-Arab fi Sadr al-Islam* (Arab Civilization in Beginning of Islam), Edition 2, Beirut: Institute of University Studies and Publications.
12. Hossein Taha, (1969); *Men Hadis al-Sher va al-Nasr* (Precise of Poem and Prose), Editio10, Cairo: Encyclopedia Press.
13. Hamza Abdol Latif, (2000); *Salath al-Shakhseyat Fi al-Tarikh* (Three Dignified Men in History), Cairo: Al-Heat al-Mesreyat al-Amat lil Kottab Press.
14. Al-Khezri Sheikh Mohammad, (1995); *Mohazerat Tarikh al-Omam al-Islamyat* (Lectures on History of Islamic Nations- Abbasid Era), Edition1, Beirut: Encyclopedia Press.
15. Dawri Abd al-Aziz, (2008); *Al-Nazm al-Islamyat* (Islamic Systems), Edition 1, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
16. Rahmani Behrooz, (2013); *Tarikh Iran Ghabl az Islam* (Pre-Islamic History of Iran), Part1, Tehran: Yaddasht Publication.

17. Sabiti Mostafa (2000); *Jozoor al-Mekiafelyat Fi Kelila va Demna* (Machiavellian Roots in Kelila Va Demna), Cairo: Al-Farabi Press.
18. Sharif al-Razi, (2011); *Nahj al-Balagha* (Method of Rhetoric), Qom: Safir Ardehal Press.
19. Shalabi Abu Zeid, (1964); *Tarikh al-Hezarat al-Islamyat Va al-Fekr al-Islami* (History of Islamic Civilization and Mind), Edition 6, Cairo: Vahbat Press.
20. Shalagh Ali, (1992); *Marahel Tatavor al-Nasr al-Arabi fi Namazejehi* (Evolutionary Stages for Arabic Prose in It's Models), Part 2, Edition1, Beirut: Dar Al-Elm Lelmalaieen Press.
21. Zeyaei Beigdeli Mohamad Reza (2007); *Hoghoogh Bein al-Melal Omumy* (Public International Law), Edition 29, Tehran: Ganj Danesh Press.
22. Ghofrani al-Khorasani Mohammad, AbdollahIbn al-Maqafa, Cairo: Dar Al-Ghawmeyat Press.
23. Al-Fakhoori Hana, (2001); *Tarikh al-Adab al-Arabi* (History of Arabic Literature), Edition 2, Tehran: Toos Publication.
24. Ghadoore al-Shami Fatemat, (1997); *Tatavor Tarikh al-Arab al-Seyasi Va al-Hezari* (Evolution of Political and Cultural History of Arabs), Edition 1, Beirut: Arab Renaissance Press.
25. Kord Ali Mohammad (1913); *Rasael al-Bolagha* (Messages of Eloquent), Cairo: Dar Al-Kotob Al-Arabeyat Al-Kobra Press.
26. Karim Mohammad Idris (2009); *Al-Vahdat al-Sardyat fi Hekayat Kelila va Demna* (Narrative Unity in Stories of Kelila va Demna), Edition 1, Aman: Majd Lavi Press.
27. Musa Zadeh Reza, (2009); *Malye Omumy* (Public Finance), Edition 4, Tehran: Mizan Publication.
28. Nabih Hejab Mohammad (1961); *Mazaher al-Shoubeyat fi al-Adab al-Arabi Hatta Nahayat al-Gharn al-Sales al-Hejri* (Symbols of Shoaubeyat in Arabic Literature until Third Century), Edition 1, Maktabat Nahzat Mesr Press.
29. Nokhbat Men al-Bahesin al-Araqeyeen, (1984); *Hezarat al-Araq* (Iraqi Civilization), Baghdad.
30. Vadi Taha, (1996); *Al-Ravayat Al-Seyaseyat* (Political Novel), Cairo: Egypt University Press